



جَمِيعَةِ مَصَارِفِ لَبَنَانٍ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
كانون الأول / ٢٠٢٥

MONTHLY BULLETIN  
DECEMBER / 2025

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الاقتصادي

٢٤

أبحاث ودراسات

٢٧

أخبار إقتصادية محلية

٢٩

أخبار مصرفية محلية

٣٠

صحافة متخصصة أجنبية





## المصارف والمودعون لسد الفجوة

بعد إحالة مشروع قانون الانتظام المالي واسترداد الودائع إلى المجلس النيابي، لا بد من تسليط الضوء على ثغرات أساسية في هذا المشروع، خصوصاً المقاربة القائمة على مبدأ واحد ثابت: استخدام المصارف والمودعين، بشكل شبه حصري، كأداة لسد الفجوة المالية، في حين تخلّ الدولة من أي مساهمة فعلية في معالجتها.

من المعلوم أن السيولة التي يفترض أن يساهم بها مصرف لبنان لا تمثل، في الواقع الأمر، سوى أموال المصارف نفسها المودعة لديه كتوظيفات إزامية، أي أموال المودعين. أما الدولة، وهي الطرف الأساسي المسؤول عن تكوين الفجوة، فلا تقدم أي مساهمة مادية مباشرة أو ملموسة، ولا تتخذ أي إجراءات جدية لاستعادة الأموال العامة المنهوبة، وهي أساس الفجوة وقد نهبت من أموال المودعين والمصارف.

إن الكلفة الإجمالية للودائع التي تقل عن مئة ألف دولار قد تتجاوز ما يتم التداول به، تتدفق لها المصارف ببعضها الأكبر، بشكل مباشر وغير مباشر، وتُضاف إليها أعباء خدمة ستدفع لها خلال السنوات العشرين القادمة نتيجة مشاركتها في سداد السندات. فهل احتسب المعنيون مقدار العبء الذي سيُلقي على المصارف، وكم مصروفًا سيتمكن من الاستمرار؟ وفي حال لم تتمكن بعض المصارف من الاستمرار تحت ظروف مماثلة، ماذا سيكون وضع مودعيها؟ كيف يمكن لأي قطاع، وهو أبدى من تعاؤن، أن يتحمل هذا العبء من دون أي مشاركة من الأطراف المتسبة أساساً بالأزمة؟ أليس في ذلك حكم غير معلن بإعدام القطاع المصرفي؟

إن تدمير المساهمين الحاليين بهذه الالتزامات، من دون أي أفق واضح أو ضمانة قانونية مستقبلية، يطرح سؤالاً بدبيهياً: من سيقبل بإعادة رسملة مصرف لبنان جرداً من رأس المال بالكامل ومن ودائع مساهميه، واستردت أرباحه السابقة، كما وكيلات أرباحه المستقبلية لعشرين عاماً؟ المطلوب اليوم ليس تصفية القطاع المصرفي، بل إعادة هيكلته، وضمان إمكانيات تسديد الالتزامات التي وضعتها على عاتقه المشروع. إن القضاء على القطاع المصرفي بهذا الشكل لا يعني فقط شلل النظام المالي، بل يؤدي تلقائياً إلى توسيع اقتصاد الكاش، بما يتعارض بشكل صارخ مع التوجهات الدولية الساعية إلى تعزيز الشفافية ومكافحة التهريب والفساد.



إن إحدى نتائج مشروع القانون إعطاء الأولوية لحملة سندات اليوروبوندز على حساب المودعين المحليين، وما أدلّ على ذلك إلا ارتفاع أسعار سندات اليوروبوندز في الأسواق العالمية فور إقرار القانون في مجلس الوزراء. بأي منطق يتقدم حق الدائن الأجنبي على المودع؟ أليس من الأبدى أن تخصص الدولة للمودعين، وهم في غالبيتهم من اللبنانيين، الدولارات التي ستحولها للدائنين في الخارج؟ إذا لم يكن ذلك من باب أولوية المودع على الدائن، أقله لهدف الإبقاء على العملة الصعبة في الدورة الاقتصادية اللبنانية عوض عن تصديرها للخارج.

وفي نهاية المطاف، إن أصول مصرف لبنان تقدّر اليوم بما يزيد عن ٨٠ مليار دولار، وهي على الشكل التالي :

- ١٢,٩ مليار دولار (احتياطي المصادر)
- ٧ مليار دولار (أموالك وشركات)
- ٤٥ مليار دولار (ذهب)
- ١٦,٠ مليار دولار (مستحقات وثيقة على الدولة)
- ٠ مليار دولار (سندات يوروبوندز)

إن الأرقام أعلاه تبين أن ليست هناك فجوة حقيقة في مصرف لبنان وإن أي محاولة لردم فجوة مالية وكانت مصطنعة أو فعلية، تقع في خانة الإثراء غير المشروع للدولة ولمصرف لبنان على حساب المودعين والمصارف.

### في الخلاصة.

مقولة أن مقدرات مصرف لبنان وأموالك الدولة هي ملك للأجيال القادمة، تناسى بأن هذه الأجيال لن تأتي من المريخ، بل هي أبناء وبنات الجيل الحالي. فابدوا بانصاف الآباء والأمهات وإلا لن يكون لدينا من أجيال قادمة.

**الأمين العام**

**الدكتور فادي خلف**



ملحوظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.



## الوضع الاقتصادي العام

تشرين الأول 2025

مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقدمة بالعملات الأجنبية ٩١٤٢ شيكاً بقيمة ١٢٣,٣ مليون دولار أمريكي. وبمقارنة الأشهر العشرة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، يكون عدد الشيكات بالليرة ازداد بـ ١٢٤٧٠ شيكاً ومقابل ١٨٨٦٠ مليار ليرة، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات الأجنبية بـ ٣٩٦٦٠ شيكاً وبقيمة ٥٤١,٢ مليون دولار.

### أولاً - الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقدمة

في تشرين الأول ٢٠٢٥، وبحسب المعطيات المتوفرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعليم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات المتقدمة بالليرة ٣٦٤٤ شيكاً بقيمة ٥٥٨٩

**جدول رقم ١**  
**تطور الشيكات المتقدمة والصادرة عن حسابات Fresh في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2025-2024**

2025	2024	الشيكات بالليرة
٢٠١٦٢	٧٦٩٢	- العدد
٣٢٩٧٣	١٤١١٣	- القيمة (مليار ليرة)
١٦٣٥	١٨٣٥	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
الشيكات بالعملات الأجنبية		
٥٧٠٨٥	١٧٤٢٥	- العدد
٧٧١,٢	٢٣٠,٠	- القيمة (مليون دولار)
١٣٥١٠	١٣٢٠٢	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤. وبلغت قيمة الشيكات المتقدمة بالعملات الأجنبية ٥٠ مليون دولار مقابل ٣٧ مليون دولار و٧٤ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤٩,٢٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

أمّا بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقدمة بالليرة اللبنانية ٦٨٩٩ مليون ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥٨٩٧ مليون ليرة في الشهر الذي سبق ٦٥٤٨ مليون ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤، وتراجعت بنسبة ٢٣,٥٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥



## جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاضية الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2025-2022

الشيكات بالليرة	العدد (آلاف)	القيمة (مليار ليرة)	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	الشيكات بالعملات الأجنبية	العدد (آلاف)	القيمة (مليون دولار)	متوسط قيمة الشيك (دولار)
2025	2024	2023	2022	2025	2024	2023	2022
88	149	298	758	10	14	88	642
52436	68524	54497	30842	571	1125	3003	8944
595864	459893	182876	40689	57100	80357	34125	13931

المصدر : مصرف لبنان

المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٥,٤% من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب وماض ومجوهرات (١٤,١%)، ثم منتجات الصناعة الكيميائية (٨,٢%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٧,٩%)، فمنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (٦,٥%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١١,٧% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (٨,٢%)، ثم مصر (٦,٧%)، فتركيا (٦,٦%)، ثم الإمارات العربية المتحدة (٦,١%).

## حركة الاستيراد

في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٤٨٢ مليون دولار مقابل ١٨٤٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٠٤ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد وصلت إلى ١٢٩٣٧ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بزيادة نسبتها ١٢,١% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين سجلت الكميات المستوردة المقاومة بالأطنان ارتفاعاً بنسبة أكبر بلغت ٢١,٤% في الفترة المذكورة. وتوزّعت الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالتالي: احتلّت

## جدول رقم 3

### الواردات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير %، 2025-2024	2025	2024	2023	2022	الواردات السلعية (مليون دولار)	الواردات السلعية (ألف طن)
12,1+	12937	11543	11776	12773	الواردات السلعية (ألف طن)	الواردات السلعية (مليون دولار)
21,4+	10591	8725	7660	7580	الواردات السلعية (مليون دولار)	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حصتها ٣٦,٠٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٠٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١١,٨٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (١٠,٠٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (٨,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها ٢٢,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (١٦,٢٪)، ثم مصر (٤,٦٪)، فالولايات المتحدة الأمريكية (٤,٥٪)، ثم سوريا (٤,٤٪).

**حركة التصدير**  
في آب ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات السلعية حوالي ٢٥٢ مليون دولار، مقابل ٣٧٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه ٢٣٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. ووصلت قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٣٦٦ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٢٣,٩٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.  
وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بحسب نوعها كالتالي: احتلت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت

#### جدول رقم ٤ الصادرات السلعية في الأشهر الثمانية الأولى من السنوات 2025-2022

نسبة التغير % 2025-2024	2025	2024	2023	2022	الصادرات السلعية (مليون دولار)
					الصادرات السلعية (ألف طن)
23,٩+	2366	1910	1894	2411	
19,٥+	1246	1043	1083	1218	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (١٤٥٧٤+)، ولدى المصارف والمؤسسات المالية (١٢٥٥+). أما **الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب** فقد ارتفعت بحوالي ١٦٠ مليون دولار في شهر تشرين الأول ٢٠٢٥، وبحوالي ٢٩٨٥ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٧٥٧ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤.

#### قطاع البناء

- في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٨٢٤ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٧٠٦ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٣٦٦ ألف م٢ في تشرين الأول ٢٠٢٤. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٤,٨٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

#### الحسابات الخارجية

- في آب ٢٠٢٥، تراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٢٣٠ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٤٧٥ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٣٢٢ مليون دولار في آب ٢٠٢٤. وازداد عجز الميزان التجاري إلى ١٠٥٧١ مليون دولار في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ مقابل عجز قدره ٩٦٣٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.  
- في تشرين الأول ٢٠٢٥، ارتفعت **الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٩٣٤ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ١٨٩٣ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٤٢ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بحوالي ٣٨٢٥ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٥ وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥، ازداد صافي **الموجودات الخارجية بما فيها الذهب** بقيمة ١٥٨٢٩



## جدول رقم 5

### مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2025-2022

2025	2024	2023	2022	مساحات البناء الإجمالية (ألف م²)
6565	5260	4273	8155	

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت والشمال

### قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٤٤٩٨ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٦٣١١٠ أشخاص وعد المغادرين ٢٨٠٩٤١ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٢٠٢ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٥٥٧٥ طناً مقابل ١٨٧٩ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤، ازدادت كل من حركة القادمين بنسبة ٨٢٣,٤٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٠,٧٪، وعدد الرحلات بنسبة ٩,٩٪، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٦,٧٪.

- في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢٨٤٠,٣ مليار ليرة مقابل ٢٥١٢,٤ مليار ليرة في الشهر الذي سبق ٩٤٠,٥ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤، لترتفع بذلك ٢٠٢٥ بنسبة ١٣٣,٠٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٥٦ ألف طن في آب ٢٠٢٥ مقابل ٢٧٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه ٢٥٩ ألف طن في آب ٢٠٢٤. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً كبيراً نسبته ٢٥,٨٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤.

## جدول رقم 6

### حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميدل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2025-2024

% التغير	2025	2024	حركة الطائرات (عدد)
9,9+	46298	42120	منها: حصة الميدل ايست، %
	45,0	43,7	
23,4+	3030671	2455857	حركة القادمين (عدد)
	43,6	40,1	منها: حصة الميدل ايست، %
10,7+	2916640	2634123	حركة المغادرين (عدد)
	44,8	44,1	منها: حصة الميدل ايست، %
57,4-	1465	3439	حركة العابرين (عدد)
6,7+	57317	53693	حركة شحن البضائع (طن)
	25,6	28,5	منها: حصة الميدل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

## بورصة بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٤٦٠٣٦٤٦ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٥٥,٠ مليون دولار مقابل تداول في الشهر الذي سبق (٢١٣١١٠٨ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٩١٤٢٩٥) ٢٩,٠ مليون دولار في الشهر الذي سبق (٢٠٢٤). على متداولًا بقيمة ٤٤,٥ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٢٠٠٩٩ مليون دولار في صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٠٩٢٧ مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنة ٢٠٩٢٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٢٠٣٩) مليون دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤. وفي تشرين الأول ٢٠٢٥، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٥٠,٣٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ٤٨,٢٪ فالقطاع الصناعي بنسبة ١١,٥٪. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر العشرة الأولى من العامين ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من ٩,٢ مليون سهم إلى ١٨,٨ مليوناً.
- انخفاض قيمة التداول من ٤١٨,٧ مليون دولار إلى ٢٧٦,٤ مليوناً.

## حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغ عدد البوادر التي دخلت مرفأ بيروت ١٢٨ بآخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٧٤٠١٩ طناً والمشحونة ٨٢٧١٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ٢٠٢٥ مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٤,١٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ١٩,٣٪، في حين تراجع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة ١,٥٪، وعدد البوادر التي دخلت المرفأ بنسبة ٥,٨٪.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول ٢٠٢٥، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٣,٢٣٪، قياساً على الشهر الذي سبق. وارتفع بنسبة ١٦,٤٪ قياساً على تشرين الأول ٢٠٢٤، حيث سجلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند التعليم والاستجمام والتسلية والثقافة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة.

## الملحق الإحصائي الوضع الاقتصادي العام

### تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
22.5	533	سويسرا	11.7	1516	الصين
16.1	382	الإمارات العربية المتحدة	8.2	1059	اليونان
4.6	109	مصر	6.7	868	مصر
4.5	107	الولايات المتحدة الأمريكية	6.6	848	تركيا
4.4	103	سوريا	6.1	790	الإمارات العربية المتحدة
4.1	96	العراق	6.1	788	سويسرا
3.1	74	تركيا	5.7	740	إيطاليا
2.5	58	الأردن	5.2	676	المملكة العربية السعودية
2.2	51	اليونان	3.8	490	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	48	قبرص	3.4	442	ألمانيا
1.8	43	قطر	2.4	307	البرازيل
1.7	41	ساحل العاج	2.3	295	فرنسا
1.6	38	إيطاليا	2.1	277	الاتحاد الروسي
1.4	32	كونغو	2.0	259	الهند
1.4	32	البرازيل	1.7	215	اسبانيا
1.3	30	جمهورية كوريا	1.6	211	المملكة المتحدة
24.9	589	دول أخرى	24.4	3156	دول أخرى
100.0	2366	مجموع الصادرات السلعية	100.0	12937	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك



## تغير صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي (مليون دولار)

المجموع	2025			2024			2023	2022	2021	2020	الشهر/العام
	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*						
2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	(157.9)		كانون الثاني
919.1	166.0	753.1	89.6	(71.8)	161.3	2099.7	(601.8)	(340.6)	(347.4)		شباط
2240.9	90.9	2150.0	1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(518.5)	(95.9)	(556.8)		آذار
2474.2	266.3	2207.8	1160.7	64.0	1096.7	62.3	(229.4)	(546.0)	(240.6)		نيسان
300.8	83.0	217.8	471.0	9.2	461.7	(5.6)	(402.3)	(180.7)	(887.7)		أيار
352.2	250.1	102.1	(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	(295.8)		حزيران
424.8	85.4	339.4	1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	(207.7)	38.7	(3046.4)		تموز
1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	54.4	1216.7	145.1	(314.3)	(592.8)	(1968.0)		آب
3824.8	43.8	3781.0	1358.2	25.5	1332.7	470.2	48.5	784.6	(2107.7)		أيلول
1934.3	41.6	1892.7	1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	192.8	(154.4)	(380.0)		تشرين الأول
			(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	(354.4)	159.9	(214.4)		تشرين الثاني
			(789.5)	(287.0)	(502.5)	591.3	17.1	(384.4)	(348.1)		كانون الأول
15829.0	1254.7	14574.3	6439.9	725.9	5714.0	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)		المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية مصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.

\*\* تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبيندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

## مساحات البناء (م²)

تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

المحافظات	24 ت 1	النسبة (%)	25 ت 1	النسبة (%)	النسبة (%)
بيروت	10295	2.81	50389	37.63	6.12
جبل لبنان	171437	46.83	309993	37.63	6.68
البقاع	53110	14.51	55017	6.68	0.43
(1)	3005	0.82	3563	0.43	24.93
(2)	97688	26.69	205355	16.89	16.89
الجنوب	23166	6.33	139148	7.32	7.32
التنبطية	7367	2.01	60256	100.00	100.00
المجموع	366068	100.00	823721	100.00	100.00

المصدر : نقابة المهندسين في بيروت والشمال.



حركة مطار بيروت الدولي  
تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

البضائع (طن)			المجموع العام	الركاب				الطائرات			الشهر
المجموع	تصدير	استيراد		مرور	المجموع	مغادرة	وصول	المجموع	اقلاع	هبوط	
4482	1319	3163	189068	10	189058	147746	41312	2372	1186	1186	24 ت
7454	1879	5575	544253	202	544051	280941	263110	4498	2252	2246	25 ت
66.3	42.5	76.3	187.9	1920.0	187.8	90.2	536.9	89.6	89.9	89.4	% التغير

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفا بيروت  
تشرين الأول 2024 - تشرين الأول 2025

النوع	2025	تشرين الأول 2024	النوع
عدد البوارج	128	110	البضائع المفرغة (طن)
البضائع المفرغة (طن)	474519	399974	البضائع المشحونة (طن)
البضائع المشحونة (طن)	82712	89672	المستوعبات المفرغة
المستوعبات المفرغة	16893	14168	عدد السيارات المستوردة
عدد السيارات المستوردة	7192	5474	

المصدر : إدارة واستثمار مرفا بيروت



تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

يُذكر أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزيعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبولات الإجمالية، لينتاج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

### ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

نشرت وزارة المالية أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤، والتي بيّنت أن المقبولات الفعلية بلغت ٣٤٨٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزّعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣٪ مقابل ١٥٪ للإيرادات غير الضريبية و ١٢٪ لمقبولات الخزينة.

وبلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليارات دولار) في العام ٢٠٢٤. وعلىه، تكون الخزينة حقّقت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب

### المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2024	2023	2022	
348,233	236,537	34,758	المقبولات الإجمالية
345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
3,233	32,537	-14,483	الرصيد العام
89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٥٢٤٣١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ و ٦٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤. ويعزى الانخفاض في الشهر العاشر من العام الحالي إلى استحقاق سندات بقيمة ٢١٨٦ مليار ليرة منها ١٢٤٣ مليار من فئة ١٢ سنة. وعليه تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٦٩٢٠ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٥. يُذكر أنه تم التوقف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بوجوب قرار من وزارة المالية، في حين تستحق سندات من فئات مختلفة.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوفّرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلّقة بالدين العام (الغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في تشرين الأول ٢٠٢٥، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٥٠٢٤٥

### جدول رقم ٧ توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	١٨٠ شهرًا	١٤٤ شهرًا	١٢٠ شهرًا	٨٤ شهرًا	٦٠ شهرًا	٣٦ شهرًا	٢٤ شهرًا	
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	٢٠٢٤ ك ١
100,00	2,70	2,37	54,32	20,94	12,75	6,30	0,62	أيلول ٢٠٢٥
100,00	2,82	0	55,97	21,12	12,87	6,57	0,65	٢٠٢٥ ت ١

المصدر: بيانات مصرف لبنان

السندات من فئة 7 سنوات (٢١,١٪) والسندات من فئة 5 سنوات (حوالي ١٢,٩٪).

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت حصة السندات من فئة 10 سنوات حوالي ٥٦٪ من مجموع المحفظة، تلتها

### الملحق الإحصائي التطورات في الدين العام

#### توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين (نهاية الفترة - مليار ليرة)

البيان	22-2	22-1	23-2	النسبة (%)
المصارف	18850	15317	15303	16.7
مصرف لبنان	58255	57403	57022	62.3
المؤسسات المالية	428	625	610	0.7
المؤسسات العامة	12869	17153	17905	19.6
الجمهور	571	413	699	0.8
<b>المجموع</b>	<b>90973</b>	<b>90911</b>	<b>91539</b>	<b>100.0</b>

المصدر : مصرف لبنان

#### الدين العام في نهاية الفترة (مليار ليرة)

الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)	21-1	22-2	22-1	23-2	النسبة (%)
58002	21200	19155	15575	15559	16.9
58002	20900	18850	15317	15303	62.1
300	13021	12869	17153	17905	20.9
443	14045	13868	18191	19214	20.9
581	14045	13868	18191	19214	20.9
36553	13021	12869	17153	17905	20.9
28707	19238	17944	26445	28707	100.0
وданع القطاع العام (مليار ليرة)	38515	38754	41337	41573	100.0
مليون دولار أمريكي	38515	38754	41337	41573	100.0
مؤسسات التنمية والحكومات	1962	1979	2062	2062	5.0
غيرها	36553	36774	39275	39512	95.0

المصدر : مصرف لبنان



للقطاع الخاص بالليرة إلى ١٠١٦٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول الأول ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٠٣٤٧ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. ونذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحًا تراجعيًا واضحًا منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

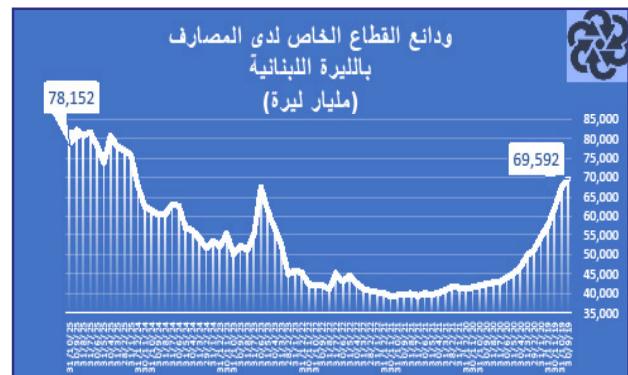


• **الكتلة النقدية بالليرة**  
تراجع قيمة النقدي في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M2، قليلاً إلى ٦٤٧٧٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول الأول ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٦٥٣٩٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقدي في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المالي، إلى ١٤٢٧٨٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ١٤٧٣٥٠ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥، مقابل ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.



ثالثاً، التطورات المصرفية والنقدية  
• **الودائع والتسليفات بالليرة**  
تراجع ودائع القطاع الخاص لدى المصارف إلى ٧٨١٥٢ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقارنةً بـ ٨٢٢١١ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. كما تراجعت قليلاً التسليفات الممنوحة من المصارف



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد ارتفعت إلى ١٣,٠% في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ١٢,٦% في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي توزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

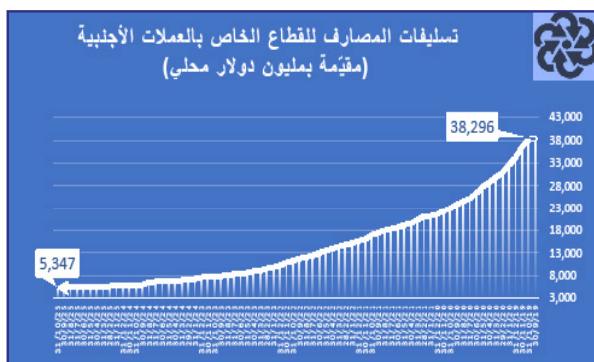
• **وتراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٧٥٥٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول الأول ٢٠٢٥ مقابل ٧٩٠٥ مليارات ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٥ و ٨٧٧٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، وهي تُسجل منحًا تراجعيًا منذ بداية الأزمة.**





**المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٥,٣٥ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥,٢٦ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وتوزّعت بين حوالي ٤,٣٩ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٦ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم (٥,٨٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).**

• **الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية**  
تراجع ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٦,٩ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٨٧,٣ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مع العلم أنّها تتضمّن ودائع الـ Fresh. من جهتها، ازدادت قليلاً التسليفات الممنوحة من



الذي سبقه (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).  
• **ازدادت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة على نحو بسيط إلى ٥,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥,١ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، وبقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة بحيث بلغت ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر الذي سبقه.**

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية إلى الودائع بالعملات الأجنبية قد ازدادت قليلاً إلى ٦,٢٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٦,٠٪ في نهاية أيلول ٢٠٢٤.  
• **بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ كما في نهاية الشهر**



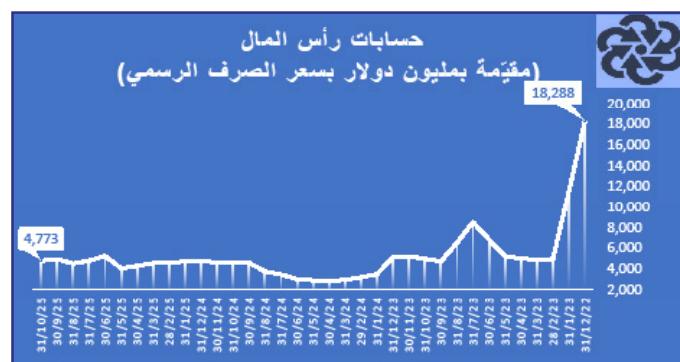
تشرين الأول ٢٠٢٥، مقابل ٧٨,٨ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤.

- تراجعت ودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إلى ٧٨,٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.



في نهاية أيلول ٢٠٢٥ (٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤).

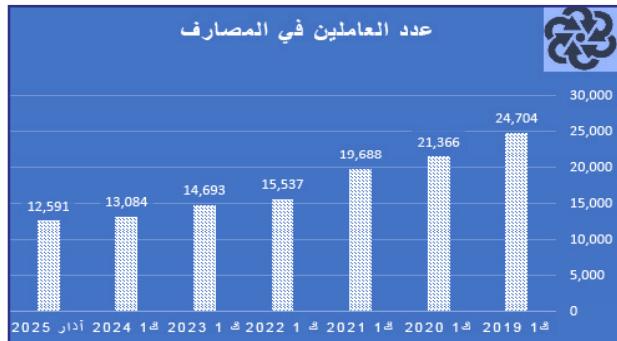
- بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ٤,٩ مليارات دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٣٤ فرعاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوفّرة) مقابل ٦٣٦ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوفّرة ١٢٥٩١ موظفاً في نهاية آذار ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).

- ازدادت القيم الثابتة المادية إلى حوالي ١,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، مقابل ١,٥ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

- عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



المصدر : مصرف لبنان

الفائدة المثلثة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

**الفوائد المصرفية على الليرة**  
في تشرين الأول ٢٠٢٥، انخفض متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٩١٪ مقابل ٣,١٦٪ في الشهر الذي سبق (٢٠٢٤) في تشرين الأول ٢٠٢٤، كما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٩,٢٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ١٠,٠٧٪ في أيلول ٢٠٢٥ (٦,٧٨٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٤٠٪ بالحد الأقصى في تشرين الأول ٢٠٢٥، وبلغ المعدل الشهري المثلث ١٤,٤٠٪ مقابل ٢٩,٧٪ في الشهر الذي سبق و٧٨,٩٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

**معدلات الفوائد**  
معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، انخفضت الفائدة المثلثة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٧٪ مقابل ٦,٧٢٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٤٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤). يعود ذلك إلى استحقاق سندات بفائدة مرتفعة نسبياً. وبقي متوسط عمر المحفظة شبه مستقرّ إذ بلغ ٨٧٦ يوماً (أو ٢,٤١ سنة) في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٨٧٣ يوماً (٢,٤٠ سنة) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٢ يوماً أو ٢,٥٦ سنة في نهاية العام ٢٠٢٤). تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاقات في شهر تشرين الأول ٢٠٢٥ بلغت ٢١٨٦ مليار ليرة، لم يقابلها اكتتابات وذلك منذ مطلع العام ٢٠٢٤ بموجب طلب من وزارة المال.

**معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)**

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقيتها عن دفع جميع سندات اليوروبيوندز)، بلغ معدل

## جدول رقم ٩ تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

٢٠٢٥	٢٠٢٥	٢٠٢٤	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
٢,٩١	٣,١٦	٢,٣٤	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
٩,٢٤	١٠,٠٧	٦,٧٨	المعدل المثلث للقروض بين المصارف
١٤,٤٠	٢٩,٧٪	٧٨,٩٪	

المصدر : مصرف لبنان

التسليفات بالدولار إلى ٤٤,٢٣٪ في تشرين الأول ٢٠٢٥ مقابل ٥,٩٧٪ في الشهر الذي سبق (١,٩٧٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

**الفوائد المصرفية على الدولار**  
في تشرين الأول ٢٠٢٥، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقرّ وبلغ ٦,٠٧٪ مقابل ٥,٠٧٪ في الشهر الذي سبق و٣,٠٪ في تشرين الأول ٢٠٢٤، فيما انخفض متوسط الفائدة على

### جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ت ١ 2025	أيلول 2025	ت ١ 2024	
0,06	0,07	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,23	5,97	1,97	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر : مصرف لبنان

في نهاية الشهر الذي سبق ٣٦,٠٩ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤.

**موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية**  
في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٥، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٤٨,٩٤ مليار دولار مقابل ٤٧,٠٤ مليارات دولار

### جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بملايين الدولارات، نهاية الفترة

ت 2025 ١	أيلول 2025	٢٠٢٤ ١	٢٠٢٤ ١	
36946	35171	24102	25622	الذهب
9859	9740	10089	10217	العملات الأجنبية
2135	2137	168	168	الأوراق المالية الأجنبية
48940	47048	34359	36007	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبيندز المصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقامة.

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية

الميزانية المجمعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	الموجودات	25 تموز	25 آب	24 تموز	24 آب
الموجودات	الموجودات	<b>7011665</b>	<b>7062634</b>	<b>7129571</b>	<b>7217642</b>
الموجودات	الموجودات	7447	8681	7180	6094
الموجودات	أوراق نقدية	7004218	7053954	7122391	7211549
الموجودات	ودائع لدى مصرف لبنان	402684	401432	454119	462696
الموجودات	ديون على القطاع الخاص المقيم	10024	10205	11433	11867
الموجودات	ديون على القطاع العام	392660	391226	442686	450829
الموجودات	ديون على القطاع العام	203762	210107	208357	217764
الموجودات	منها: سندات بالليرة	7557	7905	8778	9266
الموجودات	سندات بالعملات	195197	201165	197756	206577
الموجودات	ديون مختلفة	1008	1037	1823	1921
الموجودات	موجودات خارجية	976252	970902	848956	839518
الموجودات	- قروض على غير المقيمين	86050	80095	77989	80850
الموجودات	- قروض على مصارف غير مقيمة	466603	458481	420027	371657
الموجودات	- موجودات خارجية أخرى	241442	239082	222810	231673
الموجودات	نقد ودائع لدى مصارف مركبة غير مقيمة	63080	72984	56073	82670
الموجودات	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	119077	120261	72057	72667
الموجودات	القيم الثابتة	272022	264788	222551	207728
الموجودات	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	252903	266622	352724	283099
الموجودات	موجودات غير مصنفة	15139	14741	15326	25502
المجموع		<b>9134427</b>	<b>9191226</b>	<b>9231604</b>	<b>9253949</b>
المطلوبات					
المطلوبات	ودائع القطاع الخاص المقيم	<b>5934067</b>	<b>5975544</b>	<b>6062160</b>	<b>6106809</b>
المطلوبات	ودائع بالليرة	74430	78221	65177	58871
المطلوبات	ودائع بالعملات الأجنبية	5859637	5897323	5996983	6047939
المطلوبات	ودائع القطاع العام	68151	68482	51576	59331
المطلوبات	ودائع القطاع الخاص غير المقيم	1920334	1923778	1871676	1877580
المطلوبات	- بالليرات اللبنانية	3722	3990	2718	2718
المطلوبات	- بالعملات الأجنبية	1916612	1919788	1868959	1874862
المطلوبات	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	205042	206245	224295	225881
المطلوبات	سداد دين	31051	31039	46234	46508
المطلوبات	الأموال الخاصة	427204	439618	428536	412833
المطلوبات	- أموال خاصة أساسية	394919	407392	394917	380581
المطلوبات	- أموال خاصة مساندة	32285	32226	33619	32251
المطلوبات	مطلوبات غير مصنفة	548577	546519	547127	525007
المجموع		<b>9134427</b>	<b>9191226</b>	<b>9231604</b>	<b>9253949</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.).

البيان	24 ١٢	24 ١١	أيلول ٢٥	٢٥ ١٢
الموجودات				
الموجودات الخارجية :				
- ذهب				3306650
( مقيم بمليين د.أ )				(36946)
- عمالات أجنبية*				882389
( مقيمة بمليين د.أ )				(9859)
ديون على القطاع الخاص				345
سلفات للمصارف التجارية				39439
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية				959
سلفات للقطاع العام				1486886
فروقات القطع				1797556
محفظة الأوراق المالية				727741
القيمة الثابتة				815
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة				187804
أصول من عمليات تبادل أدوات مالية				31086
موجودات غير مصنفة				8461669
المجموع				
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان				72883
ودائع المصادر التجارية				7285678
ودائع المصادر المتخصصة والمؤسسات المالية				68323
ودائع القطاع الخاص				4155
التزامات تجاه القطاع العام				758119
التزامات خارجية				164930
( مقيمة بمليين د.أ )				(1843)
الأموال الخاصة				62420
مطلوبات غير مصنفة				45160
المجموع				8461669

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحورة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتتوافق مع المعايير الدولية، ومحجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاریخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، قمت إعادة تصنف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لفهم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٠٢٤/٥/٢٨ بتاريخ ٢٤/١٢/١، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي قمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



## تطور الكتلة النقدية وشبيه النقدية

(بمليارات ل.ل.).

البيان	24 تموز	24 آب	25 سبتمبر	25 أيلول
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>86581</b>	<b>102718</b>	<b>112301</b>	<b>107831</b>
- النقد في التداول	44356	58077	65390	64772
- ودائع تحت الطلب بالليرة	42225	44641	46910	43059
<b>الكتلة شبيه النقدية</b>	<b>6113153</b>	<b>6062923</b>	<b>5965445</b>	<b>5929862</b>
- ودائع أخرى بالليرة	22447	28268	35054	34952
- ودائع بالعملات الأجنبية	6090706	6034655	5930390	5894910
<b>سندات دين</b>	<b>33083</b>	<b>32809</b>	<b>31039</b>	<b>31051</b>
<b>النقد وشبيه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	109028	130986	147355	142783
- بالليرات والعملات M3	6232818	6198450	6108784	6068744
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = سندات الجمهور	6244843	6208708	6113900	6073779
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>1785061</b>	<b>1626243</b>	<b>2868035</b>	<b>3041274</b>
- الموجودات بالذهب	2293133	2157141	3147802	3306650
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(508072)	(530898)	(279766)	(265376)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>4514688</b>	<b>4594527</b>	<b>3337961</b>	<b>3117753</b>
- ديون صافية على القطاع العام	1584019	1573625	1366664	1320197
- فروقات القطع	2930669	3020901	1971297	1797556
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>552237</b>	<b>542272</b>	<b>490262</b>	<b>491034</b>
- بالليرات اللبنانية	13006	13834	11026	10822
- بالعملات الأجنبية	539231	528438	479235	480213
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفية (صافية)</b>	<b>(619168)</b>	<b>(564592)</b>	<b>(587474)</b>	<b>(581316)</b>
<b>المجموع</b>	<b>6232818</b>	<b>6198450</b>	<b>6108784</b>	<b>6068744</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحزرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.



**متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
تشرين الأول 2025**

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقسام
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	
الفرنك السويسري	111180.12	113377.25	112141.19	111568.19
الجنيه الاسترليني	117576.15	120726.55	119525.69	117576.15
اليمني الياباني	580.42	610.21	591.13	580.42
الدولار الكندي	63583.40	64231.38	63947.59	63892.06
الدولار الاسترالي	57700.65	59186.35	58554.40	58541.95
اليورو	103426.20	105171.45	104153.10	103533.60

المصدر : مصرف لبنان

**أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي**

تشرين الاول 25				أيلول 25				العملة
الاقسام	الوسطي	الأعلى	الأدنى	الاقسام	الوسطي	الأعلى	الأدنى	
الجنيه الاسترليني	1.31	1.34	1.35	1.31	1.34	1.35	1.36	1.34
اليمني الياباني	154.20	151.41	154.20	147.08	148.01	147.90	149.78	146.48
الفرنك السويسري	0.80	0.80	0.81	0.79	0.80	0.80	0.81	0.79
اليورو	1.16	1.16	1.18	1.16	1.17	1.17	1.18	1.16
أونصة الذهب	4002.71	4058.07	4356.50	3856.37	3858.53	3667.58	3858.53	3476.28

المصدر : Bloomberg.com





## الحسابات القومية حتى العام ٢٠٢٣

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

الإجمالي بلغ ٣١,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢١,٤ مليار في العام ٢٠٢٢ و ٢٠,١ مليار دولار في العام ٢٠٢١. مع الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام ٢٠٢٣ يمثل فقط ٥٩٪ من مستوى في العام ٢٠١٩ حيث بلغ ٥٣,٣ مليار دولار.

**أرقام الناتج المحلي حسب CAS حتى العام ٢٠٢٣**  
نشرت إدارة الإحصاء المركزي الحسابات القومية حتى العائدة للسنوات السابقة. وقدرت معدل النمو الحقيقي بـ ٠,٥٪ للعام ٢٠٢٣ و ١,٨٪ للعام ٢٠٢٢ مقابل ٢,١٪ في العام ٢٠٢١. وبالأرقام المقيمة بالدولار الأميركي حسب سعر الصرف الذي احتسبته الإدارة، يكون الناتج المحلي

### الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم

2023	2022	2021	2020	
2760645	651204	254763	91670	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ليرة)
31,6	21,4	20,1	23,9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)
+0,5	+1,8	+2,1	-26,8	معدل النمو الحقيقي (%)
221,3	171,2	154,8	202,9	متوسط معدل التضخم السنوي (%)
321,7	151,4	171,8	56,0	تغير عامل الانكماش الضمني (Implied deflator) (%)
87472,3	30473,5	12647,0	3843,5	سعر الصرف ل.ل./دولار

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

قانون موازنة العام ٢٠٢٦، فتشير إلى نمو حقيقي لل الاقتصاد بنسبة ٢,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٦. وتقدر الوزارة الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٢,٨ مليار دولار في العام ٢٠٢٥ و ٣٦,١ مليار دولار في العام ٢٠٢٦.

بالعودة إلى منشور إدارة الإحصاء المركزي، فإن تقديرات الحسابات القومية من العام ٢٠٢٠ ولغاية العام ٢٠٢٣ تعكس تأثير الارتفاع السريع للأسعار. كما أن التقديرات للسنوات ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ تأخذ في الاعتبار دعماً ضمنياً صافياً implicit net subsidy ناتجاً عن وجود عدّة أسعار صرف مدعة. وقد أدى تعدد الأسعار إلى وجود فجوة كبيرة بين السعر الذي تُحسب به بعض العمليات والسعر الحقيقي في السوق. هذا الفرق الكبير في السعر هو الدعم الضمني الذي تحمله الاقتصاد. وقد تم تحويل

**آخر أرقام الناتج والنمو حسب مصادر أخرى**  
أما تقديرات صندوق النقد الدولي فتفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢٣,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢٤,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٢، وبأن معدل النمو الحقيقي تراجع بنسبة ٠,٧٪ في العام ٢٠٢٣ مقابل ارتفاعه بنسبة ١٪ في العام ٢٠٢٢. وقدر الصندوق الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢٤ بـ ٢٨,٣ مليار دولار مع تراجع النمو الحقيقي بمعدل ٧,٥٪.

وعن التقديرات للعامين ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦، يتوقع البنك الدولي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في لبنان نمواً حقيقياً بمعدل ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٤٪ في العام ٢٠٢٦ بعدما تراجعه بنسبة ٧,١٪ في العام ٢٠٢٤ و ٠,٢٪ في العام ٢٠٢٣. أما تقديرات وزارة المالية اللبنانية في هذه المرة



### GNDI و GNI

كما نشرت إدارة الإحصاء المركزي الدخل القومي الإجمالي GNI (٣١,٥ مليار دولار في العام ٢٠٢٣)، وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي GDP يضاف إليه صافي المداخيل الأولية (مثل الفوائد والأرباح) من الخارج ناقص المدفوعات المماثلة إلى الخارج. ونشرت أيضاً أرقام الدخل القومي المتاح الإجمالي GNDI (٣٧,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣)، وهو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي تضاف إليه التحويلات الجارية من الخارج، وتطرح منه التحويلات المرسلة إلى الخارج. ويمثل الدخل الفعلي المتاح للاستهلاك والادخار.

### توزيع الناتج المحلي الإجمالي:

**بحسب طريقة الإنفاق Expenditure Approach** يبيّن توزُّع الناتج المحلي بالأسعار الجارية، أن الاستهلاك الخاص كان المحرك الرئيسي للناتج في العام ٢٠٢٣، في حين أن صافي الصادرات ساهم بشكل سلبي في الناتج.

متوسط سعر الصرف المرجح مقابل الدولار الأميركي على أساس سنوي ومن ثم استخدامه في حساب الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالدولار الأميركي للسنوات المذكورة. وحدّدت إدارة الإحصاء المركزي سعر الصرف الموحد/ المرجح بـ ٣٨٤٥,٥ ليرة للدولار في العام ٢٠٢٠ و ١٢٦٤٧ ليرة في العام ٢٠٢١ و ٣٠٤٧٣,٥ ليرة في العام ٢٠٢٢.

نشير إلى أن متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي ارتفع بنسبة ٢٢١,٣٪ في العام ٢٠٢٣ مقابل ١٧١,٢٪ في العام ٢٠٢٢ و ١٥٤,٨٪ في العام ٢٠٢١.

### القطاع غير الرسمي

على صعيد آخر وكما في العديد من الدول، يتم تنفيذ بعض الأنشطة من خلال القطاع غير الرسمي في لبنان، وهي أنشطة اقتصادية يصعب قياسها بشكل دوري، إن لم يكن من المستحيل قياسها بدقة. وقد تم تقديرها بحوالي ٣٠٪ من الناتج المسجل، علمًا أنه وبحكم طبيعة هذه الأنشطة، يبقى مستوى التقدير غير مؤكد.

### توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

النسبة (%)	مليار دولار أمريكي	
110	34,7	الاستهلاك الخاص
4	1,3	الاستهلاك العام
17	5,4	الاستثمار الخاص
8	2,4	الاستثمار العام
-39	-12,3	صافي الصادرات
100	31,6	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

ليحلّ بعد ذلك قطاع التجارة والنقل (١٦,٧٪)، ثم قطاع التعدين والصناعة التحويلية (١٤,٩٪) فالخدمات الشخصية وخدمات الأعمال.

### بحسب النشاط الاقتصادي

يبّين توزُّع الناتج المحلي بالأسعار الجارية أن القطاع العقاري ساهم بالحصة الأكبر (٢٢,١٪) في العام ٢٠٢٣

## توزيع الناتج المحلي بالأسعار الجارية على النشاط الاقتصادي العام ٢٠٢٣ - بالنسبة المئوية %

	الضرائب ناقص الزراعة التعدين البناء التجارة الفنادق المعلومات الخدمات القطاع خدمات الإدارات العامة على الدعم والصناعة والنقل والمطاعم والاتصالات المالية العقاري الأعمال الشخصية المنتجات التعليم والصحة
	3.9 10.9 10.4 22.1 2.1 1.3 2.8 16.7 3.4 14.9 3.0 0.1 - 8.7

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

المؤشر إلى ٧٦ في العام ٢٠٢٣، وتضرر استهلاك الأسر أكثر من استهلاك الحكومة، حيث لم يستعد مستوى في العام ٢٠١٩. أما تكوين رأس المال أو الاستثمار فبدأ بالتعافي بعد العام ٢٠٢١ وتجاوز مستوى للعام ٢٠١٩. وفيما لم تتعاف الصادرات بالكامل بعد الأزمة، بدأت الواردات ترتفع تدريجياً.

وتشير مؤشرات النشاط الاقتصادي حسب القطاع أن بعض الأنشطة مثل الزراعة والقطاع العقاري تحسنت أكثر من مستوياتها في العام ٢٠١٩، بينما لم تتعاف قطاعات أخرى مثل الفنادق والخدمات المالية.

**الناتج المحلي بالأسعار الثابتة**  
تجدر الإشارة إلى أن إدارة الإحصاء المركزي ترى أنه في أوقات الأزمات، من الأفضل اعتماد مؤشرات حجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومكوناته بأسعار ثابتة، أي بعد إزالة تأثير التضخم، لأنها تعطي صورة أوضح عن التغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وتظهر مستوى الحقيقي مقارنة بسنة الأساس.

فمع اعتماد ٢٠١٩ السنة الأساس (أي أن المؤشر = ١٠٠)، يتبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض كثيراً في العام ٢٠٢٠، بحيث بلغ المؤشر ٧٣، ثم بدأ التعافي تدريجياً ليصل



نمو في النشاط التجاري للشهر الخامس على التوالي، بحسب ما أظهرت نتائج مؤشر مديرى المشتريات للبنان BLOM PMI لشهر كانون الأول ٢٠٢٥. وقد بلغ هذا المؤشر ٥١,٢ نقطة في كانون الأول ٢٠٢٥ متراجعاً بشكل طفيف قياساً على الشهر الذي سبق، ولكنه أقفل على مستوى أعلى من ٥٠ نقطة، في إشارة إلى بعض النمو.

وفي أبرز النتائج الرئيسية خلال الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥، فقد سجلت الطلبيات الجديدة نمواً، وارتفعت كمية الأعمال الجديدة التي استلمتها شركات القطاع الخاص اللبناني للشهر الخامس على التوالي. ويعود ارتفاع المبيعات إلى العملاء المحليين حيث سجلت المبيعات الجديدة من العملاء الدوليين انخفاضاً طفيفاً في كانون الأول ٢٠٢٥.

وعملت شركات القطاع الخاص على زيادة كمية الإنتاج خلال الشهر الأخير من العام ٢٠٢٥ من أجل إنجاز الطلبيات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل نمو كمية الإنتاج بدرجة طفيفة. ورغم ذلك، كان معدل نمو مستوى الإنتاج أدنى من معدل نمو الأعمال الجديدة، ما أدى إلى تراكم الأعمال غير المنجزة مجدداً. وكان الارتفاع في الأعمال غير المنجزة الأسرع منذ ثلاثة أشهر.

وطبّلت شركات القطاع الخاص اللبناني مشتريات إضافية في كانون الأول ٢٠٢٥ من أجل مواكبة الارتفاع في مستوى الطلبيات الجديدة. وكان الارتفاع في الأنشطة الشرائية الخامسة في عدة أشهر ولكنه كان طفيفاً بوجه عام. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى تأثيرات بسيطة في استلام المواد من الموردين. ورغم ذلك، رفعت شركات القطاع الخاص اللبناني مخزونها من المشتريات بمعدل كان الأدنى منذ آب ٢٠٢٥.

### مؤتمر «بيروت ١» يعيد لبنان إلى خارطة الاستثمار

في خطوة تحمل مؤشرات تحول اقتصادي وسياسي مهم للبنان،احتضنت الواجهة البحرية للعاصمة بيروت، مؤتمر «بيروت ١» الإستثماري، بمشاركة وفود رفيعة من دول عربية وخليجية وغربية، وحضور لافت لرئيس الجمهورية جوزف عون الذي افتتح أعمال المؤتمر مؤكداً أن لبنان يدخل مرحلة جديدة عنوانها الثقة والشراكة والفرص.

### وكالة موديز وتصنيف لبنان

في تقريرها الحديث تشرين الثاني/كانون الأول ٢٠٢٥، أبقت وكالة موديز للتصنيف الائتماني على تصنيف لبنان السيادي عند مستوى «C» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو التصنيف الأدنى الذي يعكس استمرار الأزمة العميقة والخسائر الكبيرة المتوقعة لحاملي السندات، ولكن النظرة المستقرة تشير إلى عدم توقع تغيير في التصنيف في المدى القريب بانتظار تنفيذ إصلاحات جوهرية. ويعكس التصنيف عمق الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، واستمرار الحاجة لإعادة هيكلة الديون، بالإضافة للمخاطر الجيوسياسية.

يعكس هذا التصنيف تخلفاً عن السداد مع ترجيح بأن تتجاوز خسائر حاملي سندات اليوروبيندز عن ٦٥٪. ولفت التقرير إلى تقدم في بعض الإصلاحات النقدية والمالية (وقف تمويل المصرف المركزي للخزينة، توحيد أسعار الصرف). وعن التحديات لا تزال هناك عقبات كبيرة، خاصة في الحكومة والشفافية، مما يعيق الحصول على الدعم الخارجي المطلوب.

### مذكرة تفاهم بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية

تم توقيع مذكرة تفاهم بين جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية، لتلبية احتياجات لبنان من الغاز الطبيعي المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية. من أهداف الاتفاقية نقل قطاع الطاقة تدريجياً من استعمال الفيول إلى استعمال الغاز الطبيعي لأسباب عدّة: الغاز الطبيعي أرخص ولا يضر بيئياً كالفيول، ويجب مناقصات الفيول. ومن خلال هذه الاتفاقية يكون هناك تنويع في مصادر الغاز الطبيعي. وتعمل وزارة الطاقة مع الدول الخليجية أو عبر IFC على إنشاء محطات جديدة تعمل على الغاز، وعلى إنشاء محطة تغويز والتزويد بالغاز الطبيعي. إن استراتيجية لبنان هي أولاً الانتقال لاستعمال الغاز الطبيعي، وثانياً تنويع مصادر الغاز برأً أو عبر البحر.

### مؤشر مديرى المشتريات للبنان في كانون الأول ٢٠٢٥

أنهت شركات القطاع الخاص اللبناني العام ٢٠٢٥ بتسجيل

## توقيع ٥ اتفاقيات مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم القروض والشراكة بين العام والخاص

تم في السراي الحكومي توقيع خمس اتفاقيات بين لبنان ومؤسسة التمويل الدولية، شملت تمويل القروض الصغيرة، والإستشارات ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى دعم قطاع الكيماويات.

من الإتفاقيات الموقعة هي إستثمارات مباشرة تتعلق بتمويل القروض الصغيرة وواحدة إستشارية مع وزارة الطاقة. وأهمية هذه الإتفاقيات، تكمن في أنها أتت مباشرة بعد مؤتمر «بيروت واحد».

**تمويل القروض الصغيرة (Microfinance):** بقيمة إجمالية تصل إلى ٨٠ مليون دولار.

إستثمار مباشر لشركة Matalek: بقيمة ٣٠ مليون دولار، وهي شركة متخصصة في إنتاج أدوات كهربائية للتصدير الدولي.

إستثمار مباشر لشركة «ميدكو» كيميائية إقليمية: بقيمة ٤٠ مليون دولار، تعمل على التصنيع في لبنان وخارجه التصدير الإقليمي ولها تصنيف مميز في لبنان.

كما تم التوقيع على إتفاقية خامسة إستشارية مع وزارة الطاقة لدراسة مشروع تحويل الغاز إلى طاقة في محطة دير عمار، بدعم من IFC. تهدف هذه الإتفاقية إلى تقييم الإمكانيات الإستثمارية وتقديم الإستشارات المتخصصة خلال المرحلة المقبلة.

ويأتي انعقاد المؤتمر في توقيت حساس قرّ فيه البلاد بواحدة من أعقد أزماتها منذ عقود، بعد الإنهايار المالي الذي بدأ عام ٢٠١٩، وما خلفته الحرب الإسرائيليّة على لبنان العام الماضي من أعباء إقتصادية وإنسانية وإعمارية. غير أنّ الحشد الدولي والعربي الذي سجّله المؤتمر حركً مشهداً بـ راكيداً، مقدّماً إشارة أولى إلى إمكانية إعادة لبنان إلى خارطة الإستثمار من جديد.

وأشار وزير الإقتصاد عامر البساط ان كل قطاعات لبنان لديها قابلية للانتاج، وهناك خطة طموحة لتحقيق أهداف إقتصادية وتنموية للبنان بحلول العام ٢٠٣٥ مع رؤية واضحة للإستثمار والإصلاح مؤلفة من ٣ أقسام :

- 1- أهداف طموحة ولكن قابلة للتحقيق، ومنها مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي خلال ٧ إلى ١٠ سنوات (من ٣١ مليار في ٢٠٢٥ إلى ٧٨,٢ مليار في ٢٠٣٥)، وزيادة الصادرات من ٤,٣ إلى ٣٠ مليار، كما رفع الإستثمار والقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وذكر بان الحاجات الإستثمارية لعشر سنوات تقدر بـ ٧٤ مليار، منها جزء عام وآخر خاص.

- 2- خطة إستثمار رأسمالي مبدائي بين العام والخاص (PPP) تقدّره (٨ مليار)، يشمل : - الطاقة والأشغال والنقل والنفايات الصلبة.



تطبيقه عدة محافظ بعملات مختلفة، مرتبطة ببطاقة رقمية أو فعلية واحدة.

فبات بإمكان العملاء فتح محافظ متعددة على تطبيق BO2 بالإضافة إلى الدولار الأميركي باليورو، الجنيه الإسترليني، الدولار الكندي، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي والليرة اللبنانية، مع إمكانية تحويل العملات فوراً وبأسعار تفضيلية آنية، والدفع في الخارج أو التسوق عبر الإنترنت بأي من هذه العملات بسهولة تامة، من دون أي رسوم على العمليات العابرة للحدود أو هوامش صرف إضافية. ويقوم تطبيق BO2، تلقائياً بتحديد عملة العملية وخصم المبلغ من المحفظة المعنية. وفي حال عدم كفاية الرصيد، تعمل خاصية التحويل التلقائي على نقل المبلغ المطلوب فوراً من محفظة الدولار الأميركي، بما يضمن استمرارية عمليات الدفع دون انقطاع.

### اتفاقية بين وزارة المالية وعدد من المصارف

تم في وزارة المالية، توقيع إتفاقية تعاون بين الوزارة وعدد من المصارف الخاصة تقضي بإستخدام بطاقات الائتمان المصرفي P.O.S التي تتيح لحامليها دفع المبالغ المتوجبة على المكلفين منهم عبر صناديق مديرية الخزينة في مختلف الدوائر الحكومية.

المصارف الموقعة هي: بنك لبنان والمهجر، الإعتماد اللبناني، فرنسيبنك، Société Générale، البنك الفرنسي، بنك ميد Areeba.

وتأتي هذه الخطوة كواحدة من الإجراءات الإصلاحية التي ت العمل عليها وزارة المالية للحد من الاقتصاد النقدي Cash Economy.

### استحواذ فرنسيبنك على ٨٪ من أسهم مصرف BLC

أعلن بنك BLC ش.م.ل. أنه بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٢٥ قام بتنفيذ عملية تضمنت نقل ١٧١٠٠٠٠ سهم خزينة من محفظته الخاصة إلى بنك فرنسيبنك ش.م.ل. بسعر ٩٣,٠٣٠٠ دولار أمريكي للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية قدرها ١٥٩٠٣٠٠ دولار أمريكي.

تمثل هذه العملية نسبة ٨٪ من رأس مال بنك BLC ش.م.ل. وتأتي في إطار إعادة هيكلة داخلية، علماً أن فرنسيبنك ش.م.ل. هو المساهم الرئيسي في بنك BLC ش.م.ل.

وبعد إتمام هذه العملية، ارتفعت نسبة ملكية فرنسيبنك ش.م.ل. في رأس المال بنك BLC ش.م.ل. إلى ٩٦,١٤٪ مقارنة بنسبة ٨٨,١٤٪ سابقاً.

### زيادة رأس مال مصرف الإسكان

أعلن رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب موافقة مجلس الوزراء، على رفع رأس مال مصرف الإسكان من ١٠٠ مليار ليرة إلى ١٥٠ ملياراً في خطوة لافتة تعكس أملاً لدى جيل الشباب، في ظل تفاقم غياب القروض المصرفية التجارية. وأثنى حبيب على هذه الخطوة، معتبراً أنها علامة ثقة كبيرة من قبل الحكومة اللبنانية بمصرف الإسكان، ومبادرة دفع تشجيع لإنجازاته التي حققها ولا يزال خلال السنوات الأخيرة وحتى اليوم.

### BO2 يطلق عدة محافظ بعملات مختلفة

أطلق BO2 البنك الرقمي اللبناني من بنك بيبلوس على



## عدم اليقين العالمي

يسبّب اضطرابات في سوق العمل لكنه قد يرفع الإنتاجية. وستنعكس أسعار الأسهم لكبرى الشركات التكنولوجية على الاستقرار المالي حسب سرعة تحقق مكاسب الإنتاجية.

ونظراً لتراجع القدرة على التوصل إلى اتفاقات عالمية واسعة، سيزيد التركيز على الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، في وقت تراجعت فيه الثقة بالمؤسسات ويحتاج ترميمها إلى جهود كبيرة.

الواضح أن خيارات الدول ستحدد الصورة التي ستنشأ. وعليها اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية :

١. تعزيز الأساسية الاقتصادية: خفض الديون وإعادة بناء الحيز المالي لمواجهة الأزمة القادمة. في بعض الحالات، يكون تصحيح الموازنة تدريجياً مع التشدد في دعم النمو وحماية أولويات الإنفاق. على المصارف المركزية دوزنة السياسة النقدية لتوزن بين الأسعار والاستقرار ومخاطر النمو. وحماية المؤسسات الاقتصادية والمالية ضرورية لتحفيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والمحافظة على الدعم العام.

٢. تقليل الاختلالات الخارجية الكبيرة عبر تعديلات اقتصادية داخلية. وعلى الدول ذات المدخرات المرتفعة زيادة الطلب المحلي، فيما يتطلب من الدول الأخرى تقليل الاختلال الخارجي والسعى الحثيث للضبط المالي.

٣. زيادة النمو على المدى الطويل عبر إصلاحات تدعم الابتكار وريادة الأعمال والاستفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مع المحافظة على التجارة كمحرك للنمو. وفي النهاية، رغم غموض الطريق، يمكن مشاهدة سيناريو إيجابي حيث يتسارع الاقتصاد العالمي، مدار بالذكاء الاصطناعي وتعزيز الإنتاجية، وتنتهي الصراعات، ويظهر توازن النظام التجاري العالمي —شرط اتباع سياسات حكيمة تعزز الاستقرار وتتوفر فرصاً عالمية.

---

المراجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist، 12، تشرين الثاني 2025.

أظهر الاقتصاد العالمي قدرة أكبر على الصمود مما كان متوقعاً، إذ تم تجنب اندلاع حرب تجارية شاملة وحدوث ركود عالمي، كما تكيفت الشركات مع اضطرابات التجارة واستفاد العديد من الدول، خصوصاً في الأسواق الناشئة، من إصلاحات سابقة ساعدتها على مواجهة البيئة الاقتصادية المتغيرة. مع ذلك، تبقى الآفاق الاقتصادية ضعيفة ومشحونة بعدم اليقين. إنه واقع جديد يواجه صانعي السياسات والشركات والمستهلكين بحسب مؤشر عدم اليقين الذي طوره خبراء في صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من أن تقلبات الأسواق تبدو منخفضة نسبياً، غير أن الضبابية في السياسات، التي تتتنوع أسبابها، بلغت مستوى قياسياً.

فالنظام التجاري العالمي الجديد لم يستقر بعد، والمفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين مستمرة. فيما تسعى دول أخرى لإقامة تحالفات جديدة. في الوقت ذاته، لا تزال الاختلالات الداخلية التي تؤثر على موازين التجارة قائمة، وأسباب عدم اليقين تتتسارع. فالتحالفات الجيوسياسية تتفاكم، والنزاعات العسكرية مستمرة. وتتصاعد الاضطرابات الاجتماعية مع تزايد مطالب الشعوب بمزيد من الفرص والمحاسبة. كما أن ضعف النمو الاقتصادي المترافق مع ارتفاع الدين العام يطرح أسئلة حول استدامة المالية العامة ويحدد من قدرة الحكومات على مواجهة الضغوط الاجتماعية وسط زيادة الضغوط على الإنفاق للاستجابة للتطورات الديمografية والاحتاجات الدفاعية.

ويشهد النظام المالي العالمي تحولات عميقة مع صعود أشكال مالية جديدة مثل العملات المستقرة، وتزايد دور المؤسسات المالية غير المصرفية. كل ذلك يحدث بالتوازي مع شيخوخة السكان في العديد من البلدان، وتدهور بيئي متصل وتطور تكنولوجي سريع.

إن الصورة مخيفة ولكنها واضحة. ففي الدول المتقدمة سيتأثر النمو بمزيد من التطورات الديمografية وسياسات الهجرة المتشددة، ما يزيد الضغوط على المالية العامة. كما أن الذكاء الاصطناعي سيتعمق أكثر في الاقتصاد، الأمر الذي



## السعر الخفي للبيانات

المستهلك سلعة أو خدمة، وفي الوقت نفسه يبيع بياناته. السعر الظاهر—المبلغ الذي ينتقل من يد إلى أخرى— هو في الحقيقة السعر الصافي لهاتين الصفقتين. تحصل الشركات على الإيرادات والبيانات؛ ويحصل المستهلكون على المنتجات والراحة.

تكمن المشكلة أنه كمستهلكين لا نعرف ما هو السعر، أو الخصم، الذي حصلنا عليه مقابل بياناتنا. وهذا يجعل من المستحيل معرفة ما إذا كانا حصلنا على مقابل كافٍ. فعادة لا يملك المستهلك خيار شراء سلعة دون بيع بياناته. إن اشتراط إجراء صفقتين في الوقت نفسه—في هذه الحالة بيع البيانات وشراء المنتج—هو ما يسميه الاقتصاديون «الدمج» أو «التجميع» (Bundling). ومن خلال إخفاء سعر البيانات، يضمن الدمج أن يحصل العملاء على أقل مما يستحقون. تخيل أنك وصلت إلى بلد أجنبي بعملة مختلفة. عند وصولك، تدفع ما يعادل ١٨ دولاراً لقاء وجبة غداء يجب أن تكلف ٣ دولارات فقط. بعد بضعة أيام، تتعلم متى تساوم، ومتى تغادر، وما هو السعر العادل. في الاقتصاد الرقمي، نحن دائمًا ذلك السائح في يومه الأول. نبيع بياناتنا كلما تصفحنا أو اشترينا. ولكن لأن الصفة مدمجة، فإننا لا نرى السعر أبداً. ولا يمكننا التعلم من التجربة. لكن بفضل القوانين التي تلزم الشركات بفصل المعاملات، سيتحول المستهلكون من سياح ساذجين إلى مورّدين ذكياء للبيانات، يطالبون بنصيبيهم من مكاسب اقتصاد البيانات.

ويكمن التحدي أمام الاقتصاديين وصناع السياسات في تحويل البيانات—أصول غير مرئية—إلى شيء يمكننا حسابه وحصره وتسعيره. وقد بدأ الاقتصاديون ببناء مجموعة أدوات لقياس البيانات. كل منهج يقدم تصوراً مختلفاً لـ«القيمة»، ويمكن تطبيقه في ظروف مختلفة. وتبذر في ما يلي المنهج الخمسة.

### أولاً: منهج أسعار السوق

بعض البيانات تُباع في أسواق مفتوحة، على منصات مثل Datarade أو Snowflake، حيث تباع وتشتري مجموعات

يمكن أن يؤدي كشف السعر الحقيقي للبيانات إلى تحويل المستخدمين غير الفعالين إلى مورّدين نشطين يطالبون بقيمة عادلة. فالبيانات هي الوقود الذي يغذي خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي رفعت أسواق الأسهم إلى مستويات قياسية استناداً إلى الوعود بتحويل الاقتصادات. ولكن كيف نحدد قيمة البيانات؟ فالبيانات ليست مُستخرجة من باطن الأرض ولا مُصنعة في المصانع. بل تتراكم دون أن نراها كنتيجة جانبية للحياة الحديثة: كل عملية بحث، وكل نقرة، أو حتى نزهة صباحية وهاتفك في جيبك تخلف معلومات يمكن لشخص ما، في مكان ما، أن يستفيد منها. عندما يكون للسلعة سعر غير قابل للرصد—مثل بعض الخدمات الحكومية—فعادة ما نقيمها بناءً على كلفتها. لكن البيانات لا تملك كلفة واضحة. فعندما يسجل متجر مبيعاته أو عندما يحدد تطبيق الخرائط موقعك، فذلك يُعد إنتاجاً للبيانات. صحيح أن الشركات تنفق بسخاء لمعالجة البيانات وتحليلها وتحويلها؛ فهي توظّف جيوشاً من علماء البيانات وتستمر في بنى تحتية للحوسبة raw (data) الأساسية تشبه عوادم محركنا الاقتصادي. فكيف

نقيم شيئاً يظهر تلقائياً؟

الحقيقة أن البيانات ليست مجانية. فنحن جميعاً نتجوّل بيانات نتقاضى مبالغ مقابل إنتاجنا هذا، حتى لو لم ندرك ذلك. وعندما نفهم أن البيانات تُنتج من خلال المعاملات، يظهر منطق اقتصادي أعمق: فإذا كانت الشركة الساعية لتعظيم أرباحها تقدر البيانات التي تحصل عليها من العملاء، فسيكون لديها حافز لتشجيع مزيد من المعاملات، لزيادة البيانات. ويشتري العملاء أكثر عندما يدفعون أقل. وبالتالي، فإن الشركات التي لا تقدم خصومات ستري زبائنها يتوجهون إلى المنافسين. لذلك يجب على الشركات التي تسعى لزيادة أرباحها أن تقدم الخصومات على سلعها وخدماتها، ليس بدافع العدل، بل لزيادة المبيعات وإنتاج المزيد من البيانات. معظم الاقتصاد اليوم يعمل بموجب هذه الصفة الخفية. بكل عملية شراء رقمية، وكل تحميل لتطبيق، وكل نقرة هي صفة مزدوجة: يشتري

بالمشتريات، أو مدى دقة الشركات في تخزين السلع التي ستحقق مبيعات جيدة. يشير الارتباط العالي إلى بيانات ذات قيمة. يقيس هذا المنهج البيانات من خلال بصمتها السلوكية.

#### خامساً: منهج محاسبة التكاليف

يميل المحاسبون بالفطرة إلى جمع الفواتير لتقدير قيمة البيانات. وقد بدأ نظام الحسابات القومية الجديدة للأمم المتحدة بالفعل في احتساب مجموعات البيانات المشتركة كأصول. لكن المشكلة أن معظم البيانات ليست مشتركة، بل تتم مقاييسها. يدفع المستهلكون ثمنها عبر المعلومات عندما يشترون السلع أو يستخدمون الخدمات الرقمية. هذه الخصومات الضمنية لا تظهر في الدفاتر. ولكي تكون المحاسبة دقيقة، يجب تقدير قيمة الخصومات المضافة على كل عملية شراء بهدف تشجيع المزيد من المعاملات وكشف المزيد من البيانات. هذا أبسط المناهج نظرياً وأصعبها عملياً، لأنه يتطلب رؤية صفات بيانات لم يتم تفصيلها مطلقاً. لكن فصل سعر المنتج عن سعر استخدام بيانات المعاملة سيجعل محاسبة الكلفة ممكناً.

#### نحو القياس الكمي

تصف هذه المناهج الخمسة فئة من الأصول غير المرئية. كل منها يلقط جانباً من قيمة البيانات: العمالة المكررة لها، الإيرادات الناجمة عنها، دقة القرارات، سعرها السوقي، أو كلفتها الضمنية. لا يوجد منهج واحد شامل أو صالح دائماً، فالقياس غالباً غير كامل. لكن لصنع سياسات جيدة واتخاذ قرارات مناسبة، يجب أن ننتقل بالبيانات من عالم الحدس إلى عالم القياس الكمي. ولحين حدوث ذلك، سيظل الاقتصاد يعمل معتمدًا على مورد لا نعرف ثمنه الحقيقي، وباستطاعة وادي السيليكون استغلال قيمته بحرىّة.

المصدر: Finance & Development, December 2025, “the Hidden Price Of data”

بيانات. لكن هذا النوع ليس عينة ممثلة للبيانات الاقتصادية المهمة. فمعظم الشركات لن تبيع بياناتها الأكثر قيمة لأنها ضرورية لميزة التنافسية. لكن بالنسبة للبيانات المتاحة في تلك الأسواق، فإن السعر يُشكل إشارة قوية وراسخة للقيمة.

#### ثانياً: منهج الإيرادات

يعامل هذا المنهج البيانات كأي أصل إنتاجي آخر: قيمتها تقدر بناءً على الإيرادات الإضافية التي تولدها. هذا يتطلب سؤالاً افتراضياً: ماذا لو لم تكن لدى الشركة بعض البيانات؟ هذا المنهج يتطلب نماذج تتبع بالأرباح في غياب البيانات. في التمويل، هذا ممكن لأننا نعلم أن المستثمرين يستخدمون البيانات لشراء الأصول التي ستولد عوائد عالية. أما في مجالات أخرى، فقد تكون للبيانات استخدامات متعددة يصعب قياسها.

#### ثالثاً: منهج المدخلات التكميلية

طريقة لتقدير قيمة مخزون البيانات لدى الشركة هي النظر إلى الموارد التي تخصصها لإدارة تلك البيانات واستغلالها. البيانات لا تنتج قيمة بمفردها؛ إنها تصبح ممتوجة عندما تقترب بالناس والأدوات. فإذا عرفنا حجم العمل والحوسبة التي تستخدمها الشركة لمعالجة البيانات، وكلفتها، يمكننا استنتاج القيمة الضمنية لمخزون البيانات التي تجعل هذا الإنفاق مجدياً. إنها طريقة غير مباشرة، لكن الدليل الأكيد على قيمة شيء ما هو حين تدفع الشركات أموالاً حقيقة لاستخدامه.

#### رابعاً: منهج السلوك المرتبط

إذا كانت البيانات تحسّن القرارات، فيجب أن يظهر ذلك في التوافق بين ما يفعله الناس والعائد الناتج عن تلك الأفعال. يمكن للاقتصاديين قياس هذا الارتباط لتقدير حجم المعلومات التي كان يمتلكها صناع القرار. في الأسواق الاستهلاكية، قد يعني ذلك قياس دقة التوصيات مقارنة





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 Lebanon  
ص.ب. رقم: 976 بيروت - Lebanon  
هاتف : + 961/01 970500  
الموقع الإلكتروني : [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

